

■ تشريعات جديدة تعدها الحكومة :

مراجعة تحديد ملكية أراضى الاستصلاح انشاء شركة لانتاج معدات الري بالرش

تعد الحكومة حاليا مجموعة من التشريعات تمهيدا لعرضها على مجلس الشعب فى دورته الجديدة ، وتستهدف إعادة النظر فى تحديد الملكية للأراضى الصحراوية المخصصة للاستصلاح بما يحقق تناسب حجم المشروع مع اقتصاديات تنفيذها (١) وخلق الحوافز التى تكفل اجتذاب الاموال والمدفوعات الخاصة للمساهمة فى اعمال استصلاح الاراضى والتوسع الاقوى .

المجتمعات الجديدة لتوزيع التكاليف الذى يمتدق قوة وسرعة الانطلاق بالتنمية الشاملة فى صحارى مصر واحداث تطوير جذرى فى مجال استصلاح الاراضى بالمناطق الجديدة (٢) وتطوير معدلات وانماط الاستصلاح (٣) ووضوح حدود مسئوليات الدولة والمواطنين والقطاع الخاص .

● بالنسبة لمسئولية الدولة (٤) تعمل الوزارة على معاونة كل محافظة على القيام بمسئولياتها فى مجال استصلاح الاراضى والتصرف فيها ، وذلك بتاتحة الدراسات الفنية والاقتصادية اللازمة للمساهمة الداخلة فى زمامها والتي تتضمنها الخطة

● توفير مصادر مياه الري وانشاء الطرق الموصلة اليها ومصادر الطاقة اللازمة والكهرباء واقامة المنشآت السيلية (٥) لنجاح عمليات الاستصلاح واستثمار الاراضى (٦) وتعتبر مسئولية الدولة أساسا من حيث التوسيل والتنفيذ ولا تعمل تكلفتها على مشروعات الاستصلاح .

● توفير الخدمات الفنية اللازمة لدراسة تصميمات المشروعات ووضعها تحت طلب المستثمرين وتوفير التمويل اللازم للقطاع الخاص مع تطوير وسائل الري فى الاراضى المستصلحة بما يحقق كفاءة مالية فى اقتصاديات استخدام مياه الري لتحقيق أقصى توسع على مصادر المياه المتوفرة .

وسيتم انشاء شركة او اكثر لانتاج المعدات اللازمة لتصميم استخدام اساليب الري بالرش وبالتنقيط وتوزيع هذه المعدات وقطع قياسها .

وفى مجال التصرف فى الاراضى المستصلحة ، سيتم طرح مساحات واسعة منها للبيع للمواطنين الراغبين فى تلك اجزاء منها (٧) وتوزيع مساحات اخرى على الفريجين والماملين فى الدولة الراغبين فى استبدال بمائتاتهم بأراضى وذلك بقرض توسيع قاعدة الملكية .

وعلم مندوب (الأهرام) أن وزارة استصلاح الاراضى قد أعدت خطة لتطوير أراضى شركات الاستصلاح والشركات الزراعية المنشأة على الاراضى الجديدة (٨) لكن تفحول الى شركات عقارية ، وتعمل على بيع أراضىها المزروعة على أن تستخدم الحصلة كموارد تمويل ذاتية تساهم بها فى استصلاح واستزراع مساحات جديدة من الاراضى ليتم التصرف فيها بالتالى ، مع التوسع فى انشاء الشركات الخاصة والجمعيات التعاونية ويضع المهندس حسب الله الكتراوى وزير التعمير واستصلاح الاراضى الاجراءات التنفيذية لتطوير سياسة التعمير والاستصلاح وتستهدف هذه الاجراءات (٩)

● الربط بين نشاط استصلاح الاراضى وأنشطة التعمير واتاة